



القاهرة: 2017/1/10

## اختتام استعراض تقرير دولة الكويت امام لجنة حقوق الانسان العربية

اختتمت لجنة حقوق الإنسان العربية بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة أعمال جلسات الدورة الثانية عشر الخاصة بمناقشة التقرير الأول المقدم من دولة الكويت حول حالة حقوق الإنسان فيها وتقييم مدى امتثال تشريعاتها وسياساتها لاحكام الميثاق العربي لحقوق الانسان الذي صادقت عليه عام 2013 وقياس التقدم المحرز في اعمال هذه الحقوق والحريات.

وشهدت الدورة حواراً تفاعلياً على مدار يومي 9-10 يناير 2017 مع وفد دولة الكويت الذي ترأسه السفير جمال الغنيم مندوب دولة الكويت لدى الامم المتحدة في جنيف وضم في عضويته مسؤلين عن كافة الجهات العاملة بدولة الكويت وخصوصاً وزارات الداخلية والخارجية والتربية والتعليم والعمل الصحة والاوقاف والعدل، إضافة إلى ممثلين عن هيئات تعنى بالمرأة والطفل وذوي الاعاقة والمجتمع المدنى، وهو ما أثرى جلسات الحوار التفاعلي.

افتتحت الدورة التي ترأسها الدكتور هادي اليامي رئيس اللجنة، واشاد فيها بتفاعل دولة الكويت الايجابي مع اللجنة وحرصها على تقديم تقريرها الاول بما تضمنته من خطوات مهمة في مجال إعمال حقوق الانسان لمواطنيها والمقيمين فيها، وهو ما يعكس الاراده السياسية التي تقف خلف ما تحقق من إنجازات، وبين أن مناقشة اللجنة للتقرير تهدف للوصول الى اقصى درجات الكمال الانساني وتطوير التجربة الانسانية.





الأمانه العامه

وتضمنت جلسة الافتتاح كلمات قدمها كل من السفير احمد بن حلي بالنيابة عن الامين العام لجامعة الدول العربية ومعالي الدكتور مشعل بن فهم السلمي رئيس البرلمان العربي والدكتور امجد شموط رئيس اللجنة العربية الدائمة لحقوق الانسان والسفير حمد بن راشد المري مساعد الامين العام للشؤون القانونية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقد اتفقت هذه الكلمات على تعزيز دور لجنة حقوق الانسان العربية ووصفته بالموضوعية والمهنية وابراز التجارب الناجحة للدول العربية في مجال تعزيز حقوق الانسان وتلافي جوانب القصور، داعية الى دعم اللجنة في ظل الازمات التي يشهدها عالمنا العربي وتداعياتها المباشرة وغير المباشرة على واقع حقوق الانسان.

وقام اعضاء اللجنة بطرح تساؤلاتهم واستفساراتهم حول كافة الحقوق الواردة في الميثاق والتي برزت من خلال فحص التقرير وتلك التي رصدتها خلال زيارتها للدولة في إطار من الوضوح والشفافية والحوار التفاعلي بين الطرفين، وفي المقابل قدم الوفد الكويتي إجابات موسعة وعميقة على كافة الاستفسارات والأسئلة المطروحة من اللجنة، إضافة إلى تزويدها بمعلومات إضافية طيلة الجلسات خاصة تلك التي تتعلق بإحصائيات ومعلومات موثقة لم يرد ذكرها بالتقرير، كما طلب وفد الدولة الطرف مهلة لتزويد اللجنة ببعض الردود حول بعض تساؤلات اللجنة، وابدى تعاون الحكومة الكويتية مع اللجنة في متابعة ملاحظتها وتوصياتها الختامية وانفاذها على مستوى التشريع والممارسة في دولة الكويت.

وقد خصصت اللجنة جلسة خاصة للاستماع إلى ممثلين من منظمات المجتمع المدنى العاملة بدولة الكويت، حيث استمعت لهذه المنظمات وما قدمته من ملاحظات وتوصيات حول إعمال الحقوق والحريات المنصوص عليها في الميثاق العربي لحقوق الانسان والتي ترى ضرورة قيام الدولة بمراعاتها في تشريعاتها وسياساتها وممارساتها.

وتواصل اللجنة خلال الأيام المقبلة عدة جلسات لمناقشة كافة النتائج والملاحظات والتوصيات التي خلصت إليها بناء على الحوار التفاعلي مع الدولة الطرف واعلام الدولة الطرف بمشروعها واستقبال أي





رد منها ثم اعتمادها ونشرها على نطاق واسع وبشكل علني فى تقرير يصدر عنها، كما ستقوم اللجنة بمتابعة كافة النقاط التى تمت مناقشتها خلال أعمال الدورة للوقوف على تتفيذها من قبل الدولة الطرف خاصة في خلال تقريرها الدوري المقبل.

جدير بالذكر ان اللجنة هي الالية العربية والاقليمية الوحيدة المعنية بدراسة تقارير الدول العربية الاطراف وتقييم مدى اعمالها لحقوق الانسان في كافة مناحي الحياة على غرار الاليات الاقليمية وفق احكام الميثاق العربي.